



قانون
تنظيم بعض أوضاع
وأجراءات التقاضى فى مسائل
الأحوال الشخصية



**قانون
تنظيم بعض أوضاع
وأجراءات التقاضى فى مسائل
الأحوال الشخصية**

إعداد

المستشار الدكتور / عصام أحمد محمد



بسم الله الرحمن الرحيم
ومع آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا
لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة
صدق الله العظيم

**قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠
بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع
وأجراءات التقاضى فى مسائل
الأحوال الشخصية (*)**

**باسم الشعب
رئيس الجمهورية**

**قرر مجلس الشعب القانون الآتى
نصه ، وقد أصدرناه :**

المادة الأولى

**تسرى أحكام القانون المرافق على
إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية
والوقف . ويطبق فيما لم يرد بشأنه نص خاص
فيه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية
وأحكام قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية
وأحكام القانون المدنى فى شأن إدارة وتصفية**

☆ الجريدة الرسمية العدد ٤ (مقرر فى ٢٩ يناير لسنة ٢٠٠٠) .

التركات .

ويختص قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية دون غيره بإصدار أمر على عريضة فى مسائل الأحوال الشخصية الآتية :

- (١) التظلم من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطاء شهادة مثبتة للامتناع سواء للمصريين أو الأجانب .
- (٢) مد ميعاد جرد التركة بقدر ما يلزم لإتمام الجرد إذا كان القانون الواجب التطبيق حدد ميعاداً له .
- (٣) اتخاذ ما يراه لازماً من الإجراءات التحفظية أو الوقتية على التركات التى لا يوجد فيها عديم أهلية أو ناقصها أو غائب .
- (٤) الإذن للنيابة العامة فى نقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات

وغيرها مما يخشى عليه من أموال عديمى
الأهلية أو ناقصيها والغائبين إلى خزائنة
أحد المصارف أو إلى مكان أمين .
(٥) المنازعات حول السفر إلى الخارج بعد
سماع أقوال ذوى الشأن .

المادة الثانية

على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن
تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت
بمقتضى أحكام القانون المرافق من اختصاص
محاكم أخرى وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وفى
حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه
بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور فى الميعاد أمام
المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على

الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فيها فتبقى خاضعة للنصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

المادة الثالثة

تصدر الأحكام طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها ، ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص فى تلك القوانين بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبى حنيفة .

ومع ذلك تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين كانت لهم جهات قضائية عليه منظمة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - طبقاً لشريعتهم - فيما لا يخالف النظام العام .

المادة الرابعة

تلغى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ،
ويلغى الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية
والتجارية المضاف إلى القانون رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٩ ، والقوانين أرقام ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ،
٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ المشار
إليها ، ولائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ
أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ ،
كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

المادة الخامسة

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ
أحكام القانون المرافق .

كما يصدر لوائح تنظيم شئون المأذونين

والموثقين وأعمالهم ونماذج الوثائق اللازمة لأداء
هذه الأعمال .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية
ويعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢
شوال سنة ١٤٢٠ هـ (الموافق ٢٩ يناير سنة
٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

الباب الأول أحكام عامة

مادة ١ - تحسب المدد والمواعيد الإجرائية المنصوص عليها فى هذا القانون بالتقويم الميلادى .

مادة ٢ - تثبت أهلية التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقواه العقلية .

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها

ممثله القانونى ، فإذا لم يكن له من يمثله
أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات
التقاضى بالمخالفة لرأى ممثله أو فى
مواجهته عينت المحكمة له وصى خصومة
من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة
العامة أو الغير.

مادة ٣ - لا يلزم توقيع محام على صحف دعاوى
الأحوال الشخصية أمام المحكمة الجزئية ،
فإذا رفعت الدعوى بغير توقيع محام على
صحيفتها كان للمحكمة عند الضرورة أن
تندب محامياً للدفاع عن المدعى . ويحدد
الحكم الصادر فى الدعوى أتعاباً للمحامى
المنتدب ، تتحملها الخزانة العامة ، وذلك
دون إخلال بالتزام مجالس النقابات
الفرعية بتقديم المساعدات القضائية على

النحو المنصوص عليه فى القانون رقم
١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون
المحاماه .

وتعفى دعاوى النفقات وما فى حكمها من
الأجور والمصروفات بجميع أنواعها من
كافة الرسوم القضائية فى كل مراحل
التقاضى .

مادة ٤ - يكون للمحكمة - فى إطار تهينة
الدعوى للحكم - تبصرة الخصوم فى
مواجهتهم بما يتطلبه حسن سير
الدعوى ، ومنحهم أجلاً لتقديم
دفاعهم .

ولها أن تندب أخصائياً اجتماعياً أو

أكثر لتقديم تقرير عن الحالة المعروضة
عليها أو عن مسألة فيها ، وتحدد أجلاً
لتقديم التقرير لا يزيد على أسبوعين .

ويتم الندب من قوائم الأخصائيين
الاجتماعيين التي يصدر بها قرار من
وزير العدل بناء على ترشيح وزير
التأمينات والشئون الاجتماعية .

مادة ٥ . للمحكمة أن تقرر نظر المسائل
المتعلقة بالأحوال الشخصية - مراعاة
لاعتبارات النظام العام أو الآداب - في
غرفة المشورة وبحضور أحد أعضاء
النيابة العامة متى كانت ممثلة في
الدعوى ، وتنطق بالأحكام والقرارات
في جلسة علنية .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال باختصاص النيابة

العامة برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة المنصوص عليه فى القانون ٣ لسنة ١٩٩٦ ، للنياية العامة رفع الدعوى ابتداء فى مسائل الأحوال الشخصية إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب ، كما يجوز لها أن تتدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية .

وعلى النيابة العامة أن تتدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف وإلا كان الحكم باطلاً .

مادة ٧ . لا تقبل عند الإنكار دعوى الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاؤه أو أدلة قطعية جازمة تدل على صحة هذا الإدعاء .

مادة ٨ . لا تقبل دعوى الوقف أو شروطه أو الإقرار به أو الاستحقاق فيه أو التصرفات الواردة عليه ما لم يكن الوقف ثابتاً بإشهاد مشهر وفقاً لأحكام القانون .

ولا تقبل دعوى الوقف أو الإرث عند الإنكار متى رفعت بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة من وقت ثبوت الحق ، إلا إذا قام

عذر حال دون ذلك .

وإذا حكم بعزل ناظر الوقف أو ضم ناظر
آخر إليه ، تعين المحكمة فى الحالتين
بحكم واجب النفاذ ناظراً بصفة مؤقتة إلى
أن يفصل فى الدعوى بحكم نهائى .

الباب الثانى

اختصاص المحاكم بمسائل الأحوال الشخصية

الفصل الأول

الاختصاص النوعى

**مادة ٩ - تختص المحكمة الجزئية بنظر المسائل
الواردة بهذه المادة .**

**وبمراعاة أحكام المادة (٥٢) من
هذا القانون ، يكون حكمها فى
الدعوى قابلاً للطعن بالاستئناف ما لم
ينص القانون على نهائيته ، وذلك كله
على الوجه التالى :**

أولاً : المسائل المتعلقة بالولاية على

النفس :

١ - الدعاوى المتعلقة بحضانة الصغير

وحفظه ورؤيته وضمه والإنتقال

به .

٢ - الدعاوى المتعلقة بالنفقات وما فى

حكمها من الأجور والمصروفات

بجميع أنواعها .

٣ - الدعاوى المتعلقة بالإذن للزوجة

بمباشرة حقوقها ، متى كان

القانون الواجب التطبيق يقضى

بضرورة الحصول على إذن الزوج

لمباشرة تلك الحقوق .

٤ - دعاوى المهر والجهاز والدوطة

والشبكة وما فى حكمها .

ويكون الحكم نهائياً إذا كان

المطلوب لا يتجاوز النصاب

الانتهاى للقاضى الجزئى .

٥ - تصحيح القيود المتعلقة بالأحوال

الشخصية فى وثائق الزواج

والطلاق .

٦ - توثيق ما يتفق عليه ذوو الشأن

أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً

٧ - الإذن بزواج من لا ولى له .

٨ - تحقيق الوفاة والوراثة

والوصية الواجبة ، مالم يثر

بشأنها نزاع .

ثانياً : المسائل المتعلقة بالولاية على

المال متى كان مال المطلوب حمايته لا

تتجاوز قيمته نصاب اختصاص المحكمة

الجزئية :

١ - تثبيت الوصى المختار وتعيين

الوصى والمشرف والمدير
ومراقبة أعمالهم والفصل فى
حساباتهم وعزلهم واستبدالهم .

٢ - إثبات الغيبة وإنهاؤها وتعيين
الوكيل عن الغائب ومراقبة أعماله
وعزله واستبداله .

٣ - تقرير المساعدة القضائية ورفعها
وتعيين المساعد القضائى
واستبداله .

٤ - استمرار الولاية أو الوصاية إلى
ما بعد سن الحادية والعشرين
والإذن للقاصر بتسلم أمواله
لإدارتها وفقاً لأحكام القانون
والإذن له بمزاولة التجارة وإجراء
التصرفات التى يلزم للقيام بها
الحصول على إذن ، وسلب أى من

هذه الحقوق أو وقفها أو الحد
منها .

٥ - تعيين مأذون بالخصومة عن
القاصر أو الغائب ولو لم يكن
له مال .

٦ - تقدير نفقة للقاصر من ماله
والفصل فيما يقوم من نزاع بين
ولى النفس أو ولى التربية وبين
الوصى فيما يتعلق بالإتفاق
على القاصر أو تربيته
أو العناية به .

٧ - إعفاء الولى فى الحالات التى
يجوز إعفاؤه فيها وفقا لأحكام
قانون الولاية على المال .

٨ - طلب تنحى الولى عن ولايته
واستردادها .

٩ - الإذن بما يصرف لزواج القاصر في الأحوال التى يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

١٠ - جميع المواد الأخرى المتعلقة بإدارة الأموال وفقا لأحكام القانون واتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة الخاصة بها مهما كانت قيمة المال .

١١ - تعيين مصف للتركة وعزله واستبداله والفصل فى المنازعات المتعلقة بالتصفية متى كانت قيمة التركة لا تزيد على نصاب اختصاص المحكمة الجزئية .

مادة ١٠ - تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعاوى الأحوال الشخصية التى لا تدخل فى

اختصاص المحكمة الجزئية ،
ودعاوى الوقف وشروطه
والاستحقاق فيه والتصرفات الواردة
عليه .

ويكون للمحكمة الابتدائية المختصة
محلياً بنظر دعوى الطلاق أو التطليق
أو التفريق الجسماني دون غيرها ،
الحكم ابتدائياً في دعاوى النفقات أو
الأجور وما في حكمها سواء للزوجة
أو الأولاد أو الأقارب ، وحضانة
الصغير وحفظه ورؤيته وضمه
والانتقال به ومسكن حضائته .

وتلتزم المحاكم الابتدائية والجزئية
التي رفعت أو ترفع أمامها دعوى

بأى من هذه الطلبات بإحالتها إلى تلك المحكمة حتى يصدر فيها حكم قطعى واحد .

وللمحكمة أثناء سير الدعوى أن تصدر أحكاماً مؤقتة واجبة النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة وقتية أو تعديل ما عساها تكون قد قررته من نفقة بالزيادة أو النقصان .
ولا يجوز الطعن على تلك الأحكام المؤقتة التى تصدر أثناء سير هذه الدعاوى إلا بصدور الحكم النهائى فيها .

مادة ١١ . تختص المحكمة الابتدائية التى يجرى فى دائرتها توثيق عقد زواج الأجنبى

بالحكم فى الاعتراض على هذا
الزواج أو طلب الحجر على أحد
طرفى العقد إذا كان القانون واجب
التطبيق يجعل الحجر سبباً لزوال
أهليته للزواج ، ويترتب على إقامة
الدعوى وقف إتمام الزواج حتى
يفصل نهائياً فيها .

كما تختص المحكمة الابتدائية بتوقيع
الحجر ورفع وتعيين القيم ومراقبة
أعماله والفصل فى حساباته وعزله
واستبداله ، والإذن للمحجور عليه
بتسلم أمواله لإدارتها ، وفقاً لأحكام
القانون وسلب هذا الحق أو الحدد
منه ، وتعيين مأذون بالخصومة
عنه ، وتقدير نفقة للمحجور عليه

فى ماله ، والفصل فيما يقوم من
نزاع بين ولى النفس وولى التربية
وبين القيم فيما يتعلق بالإتفاق على
المحجور عليه .

مادة ١٢ - إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو
وقفها عهدها بها إلى من يلى من
سلبت ولايته أو أوقفت وفقاً للقانون
الواجب التطبيق ثم إلى من يلى
بالتتابع ، فإن امتنع من عهد إليه بها
بعد إخطاره على النحو المنصوص
عليه فى المادة (٤٠) من هذا
القانون أو لم تتوافر فيه أسباب
الصلاحيه ، فعلى المحكمة أن تعهد
بالولاية لأى شخص أمين أو لإحدى
المؤسسات الاجتماعية .

وتسلم الأموال فى هذه الحالة للنائب
المعين بوصفه مديراً مؤقتاً ، وذلك
بعد جردها على النحو الوارد
بالمادة (٤١) من هذا القانون .

وتتخذ النيابة العامة على وجه
السرعة الإجراءات اللازمة لتعيين
وصى على المشمول بالولاية .

مادة ١٣ . تختص المحكمة التى تنظر المادة

الأصلية دون غيرها باعتماد الحساب
المقدم من النائب عن عديم الأهلية أو
ناقصها أو الغائب ، أو المقدم من
المدير المؤقت والفصل فى المنازعات
المتعلقة بهذا الحساب .

**مادة ١٤ . تختص المحكمة التي قضت بانتهاء
الولاية على المال بنظر مادتى
الحساب وتسليم الأموال ، وذلك حتى
تمام الفصل فيهما .**

**كما تختص بنظر منازعات التنفيذ
المتعلقة بالأحكام والقرارات الصادرة
منها فى هذا الشأن .**

الفصل الثانى

الإختصاص المحلى

مادة ١٥ . يتحدد الموطن فى مفهوم هذا القانون على النحو المبين بالمواد ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ من القانون المدنى .

وبمراعاة أحكام المادتين (١٠ ، ١١) من هذا القانون ينعقد الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ، فإن لم يكن له موطن فى مصر تختص المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى .

وإذا تعدد المدعى عليهم ، كان الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم .

ومع ذلك يتحدد الاختصاص المحلى
بنظر بعض مسائل الأحوال
الشخصية ، على النحو الآتى :

١ - تختص المحكمة التى يقع فى دائرتها

موطن المدعى أو المدعى عليه بنظر
الدعوى المرفوعة من الأولاد أو الزوجة
أو الوالدين أو الحاضنة حسب الأحوال ،
فى المواد الآتية :

أ - النفقات والأجور وما فى حكمها .

ب - الحضانة والرؤية والمسائل
المتعلقة بهما .

ج - المهر والجهاز والدوطة والشبكة
وما فى حكمها .

د - التطليق والخلع والإبراء والفرقة
بين الزوجين بجميع أسبابها
الشرعية .

٢ - تختص المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر موطن للمتوفى فى مصر بتحقيق إثبات الوراثة والوصايا وتصفية التركات ، فإن لم يكن للمتوفى موطن فى مصر يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها أحد أعيان التركة .

٣ - يتحدد الاختصاص المحلى فى مسائل
الولاية على المال التالية على النحو
الآتى :

أ - فى مواد الولاية بموطن الولى أو القاصر وفى مواد الوصاية بآخر موطن للمتوفى أو للقاصر .

ب - فى مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .

ج - فى مواد الغيبة بآخر موطن للغائب .

فإذا لم يكن لأحد من هؤلاء موطن
فى مصر ينعقد الاختصاص
للمحكمة الكائن فى دائرتها موطن
الطالب أو التى يوجد فى دائرتها
مال للشخص المطلوب حمايته .

د - إذا تغير موطن القاصر أو
المحجور عليه أو المساعد قضائياً
جاز للمحكمة بناء على طلب ذوى
الشأن أو النيابة العامة أن تحيل
القضية الى المحكمة التى يقع فى
دائرتها الموطن الجديد .

هـ - تختص المحكمة التى أمرت بسلب
الولاية أو وقفها بتعيين من يخلف
الولى - سواء كان ولياً أو وصياً -
- إلا إذا رأت من المصلحة إحالة

المادة الى المحكمة التي يوجد

بدائرتها موطن القاصر .

٤ - فيما عدا قسمة أعيان الأوقاف المنتهية ،

يكون الاختصاص بنظر منازعات الوقف

وشروطه والاستحقاق فيه والتصرفات

الواردة عليه ، للمحكمة الكائنة بدائرتها

أعيانه ، أو الأكبر قيمة إذا تعددت ، أو

المحكمة الكائن بدائرتها موطن ناظر

الوقف أو المدعى عليه .

الباب الثالث **رفع الدعوى ونظرها**

الفصل الأول

فى مسائل الولاية على النفس

مادة ١٦ . ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على النفس بالطريق المعتاد لرفع الدعوى المنصوص عليه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٧ . لا تقبل الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة ميلادية ، أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة

ميلادية وقت رفع الدعوى .

ولا تقبل عند الإنكار الدعاوى الناشئة
عن عقد الزواج - فسى الوقائع
اللاحقة على أول أغسطس سنة
١٩٣١ - ما لم يكن الزواج ثابتاً
بوثيقة رسمية ، ومع ذلك تقبل دعوى
التطليق أو الفسخ بحسب الأحوال
دون غيرهما إذا كان الزواج ثابتاً بأية
كتابة .

ولا تقبل دعوى الطلاق بين الزوجين
متحدى الطائفة والملة إلا إذا كانت
شريعتهم تجيزه .

مادة ١٨ - تلتزم المحكمة فى دعاوى الولاية على
النفس بعرض الصلح على الخصوم ، ويعد

من تخلف عن حضور جلسة الصلح — مع علمه بها — بغير عذر مقبول رافضاً له .

وفى دعاوى الطلاق والتطليق لا يحكم بهما إلا بعد أن تبذل المحكمة جهداً في محاولة الصلح بين الزوجين وتعجز عن ذلك ، فإن كان للزوجين ولد تلتزم المحكمة بعرض الصلح مرتين على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً .

مادة ١٩ = فى دعاوى التطليق التى يوجب فيها القانون ندب حكمين يجب على المحكمة أن تكلف كلاً من الزوجين بتسمية حكم من أهله — قدر الإمكان — فى الجلسة التالية على الأكثر ، فإن تقاعس أيهما عن تعيين

حكمه أو تخلف عن حضور هذه الجلسة
عينت المحكمة حكماً عنه .

وعلى الحكّمين المثل أمام المحكمة ففى
الجلسة التالية لتعيينهما ليقررا ما خلصا
إليه معاً ، فإن اختلفا أو تخلف أيهما عن
الحضور تسمع المحكمة أقوالهما أو أقوال
الحاضر منهما بعد حلف اليمين .

وللمحكمة أن تأخذ بما انتهى إليه الحكمان
أو بأقوال أيهما ، أو بغير ذلك مما تستقيه
من أوراق الدعوى .

مادة ٢٠ - للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على
الخلع ، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت
الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها

وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذى أعطاه لها ، حكمت المحكمة بتطليقها عليه .

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين ، ونذباها لحكمين لموالة مساعى الصلح بينهما ، خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٨) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٩) من هذا القانون ، وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض .

ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط

حضانة الصغار ، أو نفقتهم أو أى حق
من حقوقهم .

ويقع بالخلع فى جميع الأحوال طلاق
بائن .

ويكون الحكم — فى جميع الأحوال — غير
قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق
الطعن .

مادة ٢١ . لا يعتد فى إثبات الطلاق عند الإنكار ،

إلا بالإشهاد والتوثيق ، وعند طلب

الإشهاد عليه وتوثيقه ، يلتزم

الموثق بتبصير الزوجين بمخاطر الطلاق ،

ويدعوها إلى اختيار حكم من أهله وحكم

من أهلها للتوفيق بينهما . فإن أصر

الزوجان معاً على إيقاع الطلاق فوراً ، أو

قررا معاً أن الطلاق قد وقع ، أو قرر

الزوج أنه أوقع الطلاق ، وجب توثيق
الطلاق بعد الإشهاد عليه .

وتطبق جميع الأحكام السابقة فى حالة
طلب الزوجة تطليق نفسها إذا كانت قد
احتفظت لنفسها بالحق فى ذلك فى وثيقة
الزواج .

ويجب على الموثق إثبات ما تم من
إجراءات فى تاريخ وقوع كل منها على
النموذج المعد لذلك ، ولا يعتد فى إثبات
الطلاق فى حق أى من الزوجين إلا إذا
كان حاضراً إجراءات التوثيق بنفسه أو
بمن ينوب عنه ، أو من تاريخ إعلائه
بموجب ورقة رسمية .

مادة ٢٢ - مع عدم الإخلال بحق الزوجة فى إثبات مراجعة مطلقها لها بكافة طوق الإثبات ، لا يقبل عند الإنكار إدعاء الزوج مراجعته مطلقته ما لم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء ستين يوماً لمن تحيض وتسعين يوماً لمن عدتها بالأشهر من تاريخ توثيق طلاقه لها ، وذلك ما لم تكن حاملاً أو تقر بعدم انقضاء عدتها حتى إعلانها بالمراجعة .

مادة ٢٣ - إذا كان دخل المطلقوب الحكم عليه بنفقة أو ما فى حكمها محل منازعة جدية ، ولم يكن فى أوراق الدعوى ما يكفى لتحديدده ، وجب على المحكمة أن تطلب من النيابة العامة

إجراء التحقيق الذى يمكنها من
بلوغ هذا التحديد .

وتباشر النيابة العامة بنفسها إجراء
التحقيق فى هذا الشأن .

ومع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة
١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات
بالبنوك ، تلتزم أية جهة حكومية أو
غير حكومية بإفادة النيابة العامة بما
تحت يدها من معلومات، تكون منتجة
فى تحديد دخل المطلوب منه النفقة .
ولا يجوز استخدام ما تسفر عنه
هذه التحقيقات من معلومات فى
غير المادة التى أجريت بشأنها .

ويجب على النيابة العامة أن تنهى التحقيق وترسله مشفوعاً بمذكرة موجزة بالنتائج التي خلصت إليها فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ وصول طلب المحكمة إليها .

مادة ٢٤ . على طالب إسهاد الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة مرفقاً به ورقة رسمية تثبت الوفاة وإلا كان الطلب غير مقبول .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان آخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وصية واجبة وموطنهم إن وجدوا ، وعلى الطالب أن يعلنهم

بالحضور أمام المحكمة فى الميعاد
المحدد لنظر الطلب ، ويحقق القاضى
الطلب بشهادة من يوثق به وله أن
يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما
يراه ، فإذا ما أنكر أجد الورثة أو
الموصى لهم وصية واجبة ورأى
القاضى أن الإنكار جدى ، كان عليه
أن يحيل الطلب إلى المحكمة الابتدائية
المختصة للفصل فيه .

مادة ٢٥ = يكون الإشهاد الذى يصدره القاضى
وفقا لحكم المادة السابقة حجة فى
خصوص الوفاة والورثة والوصية
الواجبة ما لم يصدر حكم على
خلافه .

الفصل الثانى

فى مسائل الولاية على المال

مادة ٢٦ . تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمى الأهلية وناقصيها والغائبين والتحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولها أن تندب — فيما ترى اتخاذه من تدابير — أحد مأمورى الضبط القضائى .

كما يكون لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بها بقرار يصدره وزير العدل ، ويعتبر هؤلاء معاونون

من مأمورى الضبط القضائى فى
خصوص الأعمال التى تناط بهم
أثناء تأديتهم لوظيفتهم .

والنيابة العامة أن تقدر نفقة وقتية
من أموال مستحق النفقة إلى حين
الحكم بتقديرها .

مادة ٢٧ - على الأقارب الذين كانوا يقيمون مع
المتوفى فى معيشة واحدة أو أكبر
الراشدين من الورثة إبلاغ النيابة
العامة بواقعة وفاة شخص غائب أو
عديم أهلية أو ناقصها أو حمل
مستكن ، أو وفاة الولى أو الوصى أو
القيم أو الوكيل عن الغائب خلال ثلاثة
أيام من تاريخ حصول الوفاة .

وعلى الأقارب إبلاغ النيابة العامة
خلال ذات المدة عن فقد أهلية أو
غياب أحد أفراد الأسرة إذا كان مقيماً
معهم فى معيشة واحدة .

مادة ٢٨ . على الأطباء المعالجين ومديرى
المستشفيات والمصحات على حسب
الأحوال إبلاغ النيابة العامة عن
حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة
عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم .
وعلى المختصين بالسلطات الإدارية
إبلاغ النيابة العامة متى تبين لهم
أثناء تأدية عملهم حالة من حالات فقد
الأهلية على النحو المشار إليه
بالفقرة السابقة .

مادة ٢٩ . على الوصى على الحمل المستكن
إبلاغ النيابة العامة بانقضاء مدة
الحمل أو بانفصاله حياً أو ميتاً .

مادة ٣٠ . يعاقب على مخالفة أحكام المواد (٢٧ ،
٢٨ ، ٢٩) من هذا القانون بغرامة
لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز
مائة جنيه ، فإذا كان عدم التبليغ
بقصد الإضرار بعديم الأهلية أو
ناقصها أو الغائب أو غيرهم من ذوى
الشأن تكون العقوبة الحبس مدة لا
تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن
مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو
بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣١ . يعاقب بالحبس كل من أخفى بقصد

الإضرار مالا مملوكا لغير أهلية أو
ناقصها أو الغائب .

مادة ٣٢ - تقيد النيابة العامة طلبات الحجر

والمساعدة القضائية واستمرار
الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو
الحد منها أو وقفها وسلب الإذن
للقاصر أو المحجور عليه أو الحد منه
وإثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل
عن الغائب ومنع المظلوم الحجر
عليه أو سلب ولايته من التصرف أو
تقييد حريته فيه ، وذلك يوم وساعة
تقديم الطلب في سجل خاص .

ويقوم القيد في السجل مقام
التسجيل ، وينتج أثره من تاريخ
إجرائه متى قضى بإجابة الطلب وعلى

النيابة العامة شطب القيد إذا قضى
نهائياً برفض الطلب.

ويصدر وزير العدل قراراً بإجراءات
القيد والشطب .

مادة ٣٣ - على النيابة العامة بمجرد ورود التبليغ
إليها وفقاً لأحكام هذا القانون أن تتخذ
الإجراءات اللازمة للمحافظة على
حقوق الحمل المستكن أو عديم
الأهلية أو ناقصها أو الغائب وأن
تحصر مؤقتاً مالهم من أموال ثابتة أو
منقولة أو حقوق وما عليهم من
التزامات في محضر يوقع عليه ذوو
الشأن .

وللنيابة العامة أن تتخذ الإجراءات
الوقائية أو التحفظية اللازمة للمحافظة

على هذه الأموال وأن تأمر بوضع
الأختام عليها ، ولها بناء على أمر
صادر من قاضى الأمور الوقتية أن
تنقل النقود والأوراق المالية
والمستندات والمصوغات وغيرها مما
يخشى عليه الى خزانة أحد المصارف
أو الى مكان أمين .

وللنيابة العامة - عند الاقتضاء - أن
تأذن لوصى التركة أو منفذ الوصية
أو مديرها إن وجد أو لأى شخص
أمين آخر بالصرف على جنازة
المتوفى والإنفاق على من تلزمه
نفقتهم وإدارة الأعمال التى يُخشى
عليها من فوات الوقت .

والننيابة العامة أن تعدل عن أى قرار
اتخذته تطبيقاً لأحكام هذه المادة .

مادة ٣٤ . للننيابة العامة بناء على إذن مسبب من
القاضى الجزئى دخول المساكن
والأماكن اللازم دخولها لاتخاذ
الإجراءات التحفظية المنصوص عليها
فى هذا القانون . ولها أن تندب لذلك
— بأمر مسبب يحدد فيه المسكن أو
المكان — أحد مأمورى الضبط
القضائى .

مادة ٣٥ . لا يلزم إتباع الإجراءات المنصوص
عليها فى المادتين السابقتين إذا لم
يتجاوز مال المطلوب حمايته ثلاثة
آلاف جنيه ، تتعدد بتعددهم ، وفى هذه

الحالة تسلم النيابة العامة المال الى من يقوم على شئونه ما لم تر النيابة العامة إتباع الإجراءات المشار إليها بالضوابط والأوضاع المقررة بهاتين المادتين .

مادة ٣٦ . يرفع الطلب إلى المحكمة المختصة من النيابة العامة أو ذوى الشأن .

وفى الحالة الأخيرة يجب أن يشتمل الطلب المرفوع على البيانات التى يتطلبها قانون المرافعات فى صحيفة الدعوى وأن يرفق به المستندات المؤيدة له ، وعلى المحكمة أن تحيله إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة خلال ميعاد تحدده لذلك .

وتقوم النيابة العامة — فيما لا تختص بإصدار أمر فيه — بتحديد جلسة أمام المحكمة لنظر الطلب مشفوعاً بما أجرته من تحقيقات وما انتهت إليه من رأى ، وإعلان من لم ينبه عليه أمامها من ذوى الشأن بالجلسة .

وللمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق الذى تأمر به .

مادة ٣٧ . للمحكمة وللنيابة العامة أن تدعو من ترى فائدة من سماع أقواله فى كل تحقيق تجريبه ، فإن تخلف عن الحضور بالجلسة المحددة أو امتنع عن الإدلاء بأقواله دون مبرر قانونى — جاز الحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائة جنيه ، فإن لم يحضر جاز

للمحكمة وللنيابة العامة أن تأمر
بإحضاره .

والمحكمة أن تقيل المحكوم عليه من
الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذراً
مقبولاً .

مادة ٣٨ - إذا رأت النيابة العامة أن طلب توقيع
الحجر أو سلب الولاية أو الحد منها أو
وقفها أو إثبات الغيبة يقتضى اتخاذ
إجراءات تحقيق تستغرق فترة من
الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو
مال ، رفعت الأمر للمحكمة لتأذن
باتخاذ ما تراه من إجراءات تحفظية أو
لتأمر بمنع المقدم ضده الطلب من
التصرف فى الأموال كلها أو بعضها أو

تقييد سلطته في إدارتها أو تعيين مديرو
مؤقت يتولى إدارة تلك الأموال .

مادة ٣٩ . على النيابة العامة أن تقدم للمحكمة
مذكرة مسببة بمن ترشحه للنيابة عن
عديم الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب
أو من ترشحه مساعداً قضايياً ،
وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من
تاريخ إبلاغها بالسبب الموجب
لتعيينه .

وتعين المحكمة النائب أو المساعد
القضائي بعد أخذ رأى ذوى الشأن .

مادة ٤٠ . تخطر النيابة العامة الوصى أو القيم أو
الوكيل عن الغائب أو المساعد القضائي

أو المدير المؤقت بالقرار الصادر
بتعيينه إذا صدر في غيبته ، وعلى من
يرفض التعيين إبلاغ النيابة العامة
كتابة برفضه خلال ثمانية أيام من
تاريخ علمه بالقرار وإلا كان مسئولاً
عن المهام الموكلة إليه من تاريخ
العلم .

وفي حالة الرفض تعين المحكمة بدلاً منه
على وجه السرعة .

مادة ٤١ - تقوم النيابة العامة بعد صدور قرار

المحكمة بتعيين النائب ، بجرد أموال
عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب
بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع في الجرد الأحكام والإجراءات
التي يصدر بها قرار من وزير العدل

ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى
الشأن والقاصر الذى أتم خمس عشرة
سنة ميلادية إذا رأت النيابة العامة
ضرورة لحضوره .

وللنيابة العامة أن تستعين بأهل الخبرة
فى جرد الأموال وتقييمها وتقدير
الديون وتسلم الأموال بعد انتهاء الجرد
الى النائب المعين من المحكمة .

مادة ٤٢ . ترفع النيابة العامة محضر الجرد الى
المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من
صحة البيانات الواردة فيه .

مادة ٤٣ . يجب على النيابة العامة عند عرض
محضر الجرد على المحكمة للتصديق

عليه أن ترفق مذكرة برأيها فى
المسائل الآتية بحسب الأحوال :

١ - الاستمرار فى الملكية الشائعة أو
الخروج منها وفى استغلال المحل
التجارية والصناعية أو المكاتب
المهنية أو تصنيفها ووسائل
الوفاء بالديون والقرارات المنفذة
لذلك .

٢ - تقدير النفقة الدائمة اللازمة
للقاصر أو المحجور عليه .

٣ - اتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة
الأموال وصيانتها .

وتلتزم المحكمة بالتصديق على
محضر الجرد وبالفصل فى المسائل
المشار إليها على وجه السرعة .

مادة ٤٤ . للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تعدل عن أى قرار أصدرته فى المسائل المبينة فى المادة السابقة أو عن أى إجراء من الإجراءات التحفظية إذا تبينت ما يدعو لذلك .

ولا يمس عدول المحكمة عن قرار سبق أن أصدرته بحقوق الغير حسن النية الناشئة عن أى اتفاق .

مادة ٤٥ . إذا عينت المحكمة مصفياً للتركة قبل التصديق على محضر الجرد يتولى المصفى جرد التركة كلها ويحرر محضراً تفصيلياً بما لها وما عليها يوقعه هو وعضو النيابة العامة والنائب المعين ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين .

وإذا عين المصطفى بعد التصديق على
محضر الجرد يقوم النائب عن عديم
الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب
بتسليم نصيب الأخير في التركة إلى
المصطفى بمحضر يوقعه هو والمصطفى
وعضو النيابة العامة ومن يكون
حاضرا من الورثة الراشدين ، وذلك
ما لم ير المصطفى إبقاء المال كله أو
بعضه تحت يد النائب لحفظه وإدارته
مؤقتا حتى تتم التصفية ويثبت ذلك
على نسختي محضر الجرد ويوقع
عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وبعد انتهاء التصفية يسلم ما يؤول
من التركة إلى النائب عن عديم

الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب مع
مراعاة الإجراءات المنصوص عليها
فى هذا القانون .

مادة ٤٦ . يجب على النائب عن عديم الأهلية أو
ناقصها أو عن الغائب أو المدير
المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة
حساباً عن إدارته مشفوعاً
بالمستندات التى تؤيده فى الميعاد
المحدد قانوناً وكلماً طلبت منه
المحكمة ذلك فى الميعاد الذى تحدده .

فإذا انقضى الميعاد ولم يقدم الحساب
جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا
تزيد على خمسمائة جنيه فإن تكرر
منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا

تزيد على ألف جنيهه ، وذلك دون
إخلال بالجزاءات الأخرى
المنصوص عليها قانوناً .

وإذا قدم النائب الحساب وأبدى عذرا
عن التأخير قبلته المحكمة ، جاز لها
أن تقيله من كل الغرامة أو بعضها .

وعلى المحكمة أن تأمر مؤقتا بإيداع
المبالغ التي لا ينازع مقدم الحساب
في ثبوتها في ذمته ، دون أن يعتبر
ذلك مصادقة على الحساب .

وتفصل المحكمة في صحة الحساب
المقدم إليها ويجب أن يشمل القرار
النهائي الذي تصدره المحكمة بشأن

الحساب الأمر بالزام مقدمه بأداء
المبلغ المتبقى فى ذمته وإيداعه
خزانة المحكمة فى ميعاد تحدده .

مادة ٤٧ . للنيابة العامة أن تصرح للنائب عن
عديم الأهلية أو ناقصها أو عن
الغائب بالصرف من الأموال السائلة
لأى من هؤلاء دون الرجوع إلى
المحكمة بما لا يجاوز مبلغ ألف جنيه
يجوز زيادته إلى ثلاثة آلاف جنيه
بقرار من المحامى العام المختص ،
وذلك لمرة واحدة كل ستة أشهر .

مادة ٤٨ . لا يقبل طلب استرداد الولاية أو رفع
الحجر أو المساعدة القضائية أو رفع
الوصاية أو الولاية أو إعادة الإذن

للقاصر أو المحجور عليه إلا بعد
انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي
الصادر برفض طلب سابق .

مادة ٤٩ - يجوز لذوى الشأن الإطلاع على
الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق
المنصوص عليها فى المواد السابقة ،
كما يجوز لكل شخص الإطلاع على
السجلات ، وفى الحالتين تسلم لأى
منهم صور أو شهادات بمضمون ما
أثبت فيها بإذن من المحكمة أو النيابة
العامة .

مادة ٥٠ - يكون لنفقات حصر الأموال ووضع
الأختام والجرد والإدارة حق امتياز فى
مرتبة المصروفات القضائية .

مادة ٥١ . للمحكمة أن تأمر بإضافة كل الرسوم
أو بعضها أو المضاريف على عاتق
الخزانة العامة .

الباب الرابع القرارات والأحكام والطعن عليها

أولاً : إصدار القرارات

مادة ٥٢ . تسرى على القرارات التي تصدر فى مسائل الولاية على المال القواعد الخاصة بالأحكام .

مادة ٥٣ . يجب على المحكمة أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة فى مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبة والحساب والإذن بالتصرف وعزل الوصى ، والقرارات الصادرة وفقاً لحكم المادة

(٣٨) من هذا القانون ، وذلك فسى
ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها
إذا صدرت من محكمة جزئية وخمسة
عشر يوماً إذا صدرت من غيرها .

وفيما عدا ذلك من قرارات تصدر فى
مسائل الولاية على المال يجوز
للمحكمة تسبيب هذه القرارات أو
الاكتفاء بالتوقيع على محضر الجلسة
المشتمل على المنطوق .

مادة ٥٤ - تكون القرارات الصادرة من محكمة
أول درجة بصفة ابتدائية فى مسائل
الولاية على المال واجبة النفاذ ولو
مع حصول استئنافها عدا تلك
الصادرة فى المسائل الآتية :

- ١ — الحساب .
- ٢ — رفع الحجر وإنهاء
المساعدة القضائية .
- ٣ — رد الولاية .
- ٤ — إعادة الإذن للقاصر أو
المحجور عليه بالتصرف
أو الإدارة .
- ٥ — ثبوت الرشد بعد القرار
باستمرار الوصاية أو
الولاية .
- ٦ — الإذن بالتصرف للنائب عن
عديم الأهلية أو ناقصها أو
عن الغائب .

وللمحكمة المنظور أمامها الاستئناف
أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً حتى

يفصل فى الطعن .

مادة ٥٥ . يكون قرار المحكمة نهائياً إذا صدر فى تصرفات الأوقاف بالإذن بالخصومة أو فى طلب الاستدانة أو التأجير لمدة طويلة أو تغيير المعالم ، أو طلب الاستبدال أو بيع العقار الموقوف لسداد دين ، إذا كان موضوع الطلب أو قيمة العين محل التصرف لا يزيد على خمسة آلاف جنيه .

ثانياً : الطعن على الأحكام والقرارات

مادة ٥٦ . طرق الطعن فى الأحكام والقرارات المبينة فى هذا القانون هى الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر .
وتتبع — فيما لم يرد به حكم خاص

فى المواد الآتية - القواعد
والإجراءات المنصوص عليها فى
قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٥٧ . يكون للنياية العامة فى جميع الأحوال
الطعن بطريق الاستئناف فى الأحكام
والقرارات الصادرة فى الدعاوى التى
يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها .
ويتبع فى الطعن الأحكام المنصوص
عليها فى قانون المرافعات المدنية
والتجارية .

مادة ٥٨ . تنظر المحكمة الاستئنافية الدعاوى
بحالتها التى كانت عليها قبل صدور
الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه
الاستئناف فقط .

ومع ذلك يجوز مع بقاء الطلبات الأصلية على حالها تغيير أسبابها أو الإضافة إليها ، كما يجوز إبداء طلبات جديدة بشرط أن تكون مكملة للطلبات الأصلية أو مترتبة عليها أو متصلة بها اتصالاً لا يقبل التجزئة .

وفى الحالتين تلتزم المحكمة الاستئنافية بمنح الخصم أجلاً مناسباً للسرد على الأسباب أو الطلبات الجديدة .

مادة ٥٩ - يترتب على الطعن بالاستئناف فى الحكم القطعى الصادر وفقاً لحكم الملة (١٠) من هذا القانون طرح ما فصل فيه هذا الحكم على محكمة الاستئناف ، وحتى تصدر هذه المحكمة حكمها

النهائى ، يجوز لها إصدار حكم مؤقت واجب النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة أو تعديل النفقة التى قضى بها الحكم المطعون فيه بالزيادة أو بالنقصان .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يعد استئناف الحكم أو القرار الصادر فى مادة من مواد الولاية على المال ، استئنافا للمواد الأخرى التى لم يسبق استئنافها وترتبط بالحكم أو القرار المستأنف ارتباطا يتعذر معه الفصل فى الاستئناف دون إعادة الفصل فيها .

مادة ٦١ - ميعاد الاستئناف ستمون يوماً لمن لا موطن له فى مصر دون إضافة ميعاد مسافة .

مادة ٦٢ . للخصوم وللنيابة العامة الطعن بالنقض

فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف .، كما يكون لهم الطعن بالنقض فى القرارات الصادرة من هذه المحاكم فى مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وعزل الوصى وسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب .

مادة ٦٣ . لا تنفذ الأحكام الصادرة بفسخ عقود

الزواج أو بطلانها أو بالطلاق أو التطلق إلا بانقضاء مواعيد الطعن عليها بطريق النقض ، فإذا طعن عليها فى الميعاد القانونى ، استمر عدم تنفيذها إلى حين الفصل فى الطعن .

وعلى رئيس المحكمة أو من ينوبه
تحديد جلسة لنظر الطعن مباشرة أمام
المحكمة فى موعد لا يجاوز ستين
يوماً من تاريخ إيداع صحيفة الطعن
قلم كتاب المحكمة أو وصولها إليه ،
وعلى النيابة العامة تقديم مذكرة
برأيها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر
قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن .

وإذا نقضت المحكمة الحكم كان عليها
أن تفصل فى الموضوع .

مادة ٦٤ - لا يجوز التماس إعادة النظر فى
مسائل الولاية على المال إلا فى
القرارات الانتهائية الصادرة فى
المواد الآتية :-

- ١ — توقيع الحجر أو تقرير المساعدة القضائية أو إثبات الغيبة .
- ٢ — تثبيت الوصى المختار أو الوكيل عن الغائب .
- ٣ — عزل الوصى والقيم والوكيل أو الحد من سلطته .
- ٤ — سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .
- ٥ — استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .
- ٦ — الفصل فى الحساب .

الباب الخامس

فى تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ٦٥ . الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما فى حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة .

مادة ٦٦ . يجوز تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بضم الصغير وحفظه وتسليمه جبراً .
ويتبع فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى هذا الشأن ما ينص عليه القانون من إجراءات .

ويراعى فى جميع الأحوال أن تتم
إجراءات التنفيذ ودخول المنازل وفق
ما يأمر به قاضى التنفيذ .

ويجوز إعادة التنفيذ بذات السند التنفيذى
كلما اقتضى الحال ذلك .

مادة ٦٧ - ينفذ الحكم الصادر برؤية الصغير فى
أحد الأماكن التى يصدر بتحديد لها قرار
من وزير العدل بعد موافقة وزير الشؤون
الاجتماعية ، وذلك ما لم يتفق الحاضن
والصادر لصالحه الحكم على مكان آخر .

ويشترط فى جميع الأحوال أن يتوفر فى
المكان ما يشيع الطمأنينة فى نفس
الصغير .

مادة ٦٨ . على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار وضع الصيغة التنفيذية عليه إذا كان واجب النفاذ .

مادة ٦٩ . يجرى التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة .

ويصدر وزير العدل قراراً بإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو ضمه أو رؤيته أو سكناه ومن يناط به ذلك .

مادة ٧٠ . يجوز للنيابة العامة ، متى عرضت عليها منازعة بشأن حضانة صغير فسى سن حضانة النساء ، أو طلبت حضانته مؤقتاً من يرجح الحكم لها

بذلك ، أن تصدر بعد إجراء التحقيق
المناسب قراراً مسبباً بتسليم الصغير
إلى من تتحقق مصلحته معها .

ويصدر القرار من رئيس نيابة على
الأقل ، ويكون واجب التنفيذ فوراً إلى
حين صدور حكم من المحكمة المختصة
في موضوع حضانة الصغير .

مادة ٧١ - ينشأ نظام لتأمين الأسرة ، من بين
أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة
بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو
الأولاد أو الأقارب ، يتولى الإشراف على
تنفيذه بنك ناصر الاجتماعي .

ويصدر بقواعد هذا النظام وإجراءاته
وطرق تمويله قرار من وزير العدل بعد
موافقة وزير التأمينات .

مادة ٧٢ - على بنك ناصر الاجتماعي أداء النفقات

والأجور وما فى حكمها مما يحكم به
للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو
الوالدين ، وذلك وفقاً للقواعد
والإجراءات التى يصدر بها قرار من
وزير العدل بعد موافقة وزير
التأمينات .

مادة ٧٣ - على الوزارات والمصالح الحكومية

وحدات الإدارة المحلية والهيئات
العامة و وحدات القطاع العام وقطاع
الأعمال العام وجهات القطاع الخاص
والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
وإدارة التأمين والمعاشات للقوات
المسلحة والنقابات المهنية وغيرها
من جهات أخرى ، بناء على طلب من

بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ فى الحدود التى يجوز الحجز عليها وفقا للمادة (٧٦) من هذا القانون من المرتبات وما فى حكمها والمعاشات وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

مادة ٧٤ . إذا كان المحكوم عليه من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع المبلغ المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعى أو أحد فروعها أو وحدة الشئون الاجتماعية الذى يقع محل

إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع
الأول من كل شهر متى قام البنك
بالتنبية عليه بالوفاء .

مادة ٧٥ . لبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام
بأدائه من نفقات وأجور وما فى
حكمها وجميع ما تكبده من مصاريف
فعلية أنفقها بسبب امتناع المحكوم
عليه عن أدائها .

مادة ٧٦ . استثناء مما تقرره القوانين فى شأن
قواعد الحجز على المرتبات أو
الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ،
يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز
عليه منها وفاء لدين نفقة أو أجر أو
ما فى حكمها للزوجة أو المطلقة أو

الأولاد أو الوالدين ، فى حدود

النسب الآتية :

أ - ٢٥ % للزوجة أو

المطلقة ، وتكون ٤٠ %

فى حالة وجود أكثر من

واحدة .

ب - ٢٥ % للوالدين أو أيهما .

ج - ٣٥ % للولدين أو أقل .

د - ٤٠ % للزوجة أو المطلقة

ولود أو اثنين والوالدين أو

أيهما .

هـ - ٥٠ % للزوجة أو المطلقة

وأكثر من ولدين والوالدين أو

أيهما .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد

النسبة التى يجوز الحجز عليها على

(٥٠ %) تقسم بين المستحقين

بنسبة ما حكم به لكل منهم .

مادة ٧٧ . فى حالة التزام بين الديون تكون

الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة

، فنفقة الأولاد ، فنفقة الوالدين ،

نفقة الأقارب ، ثم الديون الأخرى .

مادة ٧٨ . لا يترتب على الإشكال فى تنفيذ أحكام

النفقة المشار إليها فى المادة السابقة

وقف إجراءات التنفيذ .

مادة ٧٩ . مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص

عليها قانون العقوبات أو أى قانون

آخر يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته

عن ستة أشهر كل من توصل الى

الحصول على أية مبالغ من بنك
ناصر الاجتماعى نفاذا لحكم أو لأمر
صدر استناداً إلى أحكام هذا القانون
بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو
مصطنعة مع علمه بذلك .

وتكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد
مدته على سنتين ، لكل من تحصل
من بنك ناصر الاجتماعى على مبالغ
غير مستحقة له مع علمه بذلك مع
إلزامه بردها .

الفهرس

مواد الإصدار

من ص ٧ : ص ١٢ (٦ مواد)

الباب الأول : أحكام عامة :

من ص ١٣ : ص ١٩ المواد من ١ : ٨

الباب الثاني : اختصاص المحاكم بمسائل الأحوال

الشخصية :

من ص ٢٠ : ص ٣٦ المواد من ٩ : ١٥

الفصل الأول : الاختصاص النوعي

المواد من ٩ : ١٤

الفصل الثانى : الإختصاص المحلى

المادة ١٥

الباب الثالث : رفع الدعوى ونظرها :

من ص ٣٧ : ص ٦٩ المواد من ١٦ : ٥١

الفصل الأول : فى مسائل الولاية على النفس

المواد من ١٦ : ٢٥

الفصل الثانى : فى مسائل الولاية على المال

المواد من ٢٦ : ٥١

الباب الرابع : القرارات والأحكام والطعن عليهما

من ص ٧٠ : ص ٧٩ المواد من ٥٢ : ٦٤

الباب الخامس : في تنفيذ الأحكام والقوانين

من ص ٨٠ : ص ٨٩ المواد من ٦٥ : ٧٩

الفهرس

من ص ٩٠ : ص ٩٢

6.01
521



0410409